تتبعٌ وتحليل للاعتراضات النحوية في شرح ألفية ابن مالك للمكناسي (ت: 919هـ) دراسة وصفية

م.د. هدى كريم هادي
قسم اللغة العربية/ التربية الأساسية/ الجامعة المستنصرية
drhudakareem4@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

تضمنت الدراسة في هذا البحث التتبع والتحليل والوصف للآراء المتعارضة في شرح ألفية ابن مالك للمكناسي (ت: 919هـ)، بينت حينها الآراء المتعارضة ومسببات الاعتراض بين العلماء والأحكام المطلقة في المسائل بعد الاعتراض النحوي توصلت بعدها إن تطور النحو بعد وضع قواعده زاد من حدة الخلافات المرافقة للاعتراضات النحوية، تصدر الاعتراض على أثر ذلك مجموعة من الأقحاح من أصحاب الدراية، لاسيما بعد انعدام السماع والقياس في أقوال المعترض عليه، وزادت حدته بعد الاجتهادات وكثرة الافتراضات وتأويل الشواهد وغير ذلك مما دفع بالعالم النحوي إلى رد الوجه والحكم عيه بالمنع وعدم الجواز.....

الكلمات المفتاحية: تتبع، تحليل، ألفية، المكناسي، وصف.

Abstract:
This study included tracking, analyzing, and describing the conflicting opinions in Alfiyyah Ibn Malik by Al-Maknasi (d. 919 AH). It then clarified the conflicting opinions, the causes of the objections among scholars, and the absolute rulings on issues following the grammatical objection. It then concluded that the development of grammar after the establishment of its rules increased the intensity of the disagreements accompanying the grammatical objections. Consequently, the objection was issued by a group of distinguished scholars, especially after the lack of listening and analogy in the statements of the objected to. The intensity of the objection intensified after the efforts, the proliferation of assumptions, the interpretation of evidence, and other matters, which prompted the grammarian to reject the argument and rule it as forbidden and impermissible.
Keywords: tracking, analysis, millennium, Al-Maknasi, description

المقدمة

الحمد لله رب العالمين المتفرد بشريف الاختراع والمتفضل بلطيف الاصطناع الذي أوجد عالم الإنسان محفوفاً بمزايا الإحسان مهيأ لإدراك العلوم قابلاً للمنقول منها والمفهوم، فجعل النحو من أشرف العلوم والمعارف إذ به يتعرف على كتابه وخطابه ومنهجه (أبو حيان، 1998، ينظر: 5/1)، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد، أمّا بعد:

تصدر جهابذة العلم لحماية علم النحو فبذلوا الكثير لأجل تقعيد القواعد وتأصيل الأصول حفاظاً منهم على اللغة من الفساد واللحن فأبعدوا عنها ما ليس منها سلكوا لذلك طريق المخالفة والاستدراك أو الاعتراض، فقابلوا لأجل ذلك ما تبنوه من قواعد ونصوص وشواهد بما يخالفها فلم يقتصر الأمر على القدماء منهم بل اعترض المتأخرون على من سبقهم وجاز لهم ذلك بعد تعقب دراسات

من سبقهم للوصول باللغة إلى مرحلة الكمال والحفاظ عليها، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك (ت: 672هـ) قائلاً: ((وإذا كانت العلوم منحة إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين))(ابن مالك، 1990: 2).

ولأنّ ألفية ابن مالك أكب العلماء عليها شرحاً واستدراكا واختصاراً استهواني بعدها البحث في شرح المكناسي لهذه الألفية، لاسيما الاعتراضات النحوية المنقولة فيها فلأجل ذلك وسمت بحثي بعنوان ((تتبعٌ وتحليلٌ للاعتراضات النحوية في شرح ألفية ابن مالك للمكناسي(ت: 919هـ) دراسة وصفية))، قسمت البحث حينها على أربعة مباحث استعرضت في المبحث الأول التعريف بالمكناسي وكتابه (شرح ألفية ابن مالك)، وتضمن المبحث الثاني حديثاً عن المعترضين نحوياً في كتابه أمّا المبحث الثالث فتحدثت فيه عن مسببات الاعتراض التي ذكرها المكناسي وغيره عن العلماء، ثم ختمتها بالمبحث الرابع الذي وسمته بـ(الحكم بعد الاعتراض النحوي).

اعتمدت في بحثي هذا على مجموعة من المصادر القيمة كـ(التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)و (شرح الألفية للمرادي) و(شرح الألفية للشاطبي)، توصلت بعدها إلى أهم النتائج منها: جميع الاعتراضات النحوية التي أوردها المكناسي قامت على الردود لا المناظرات العلمية، وقد تميز أسلوب المكناسي بالتناقض إذ أجده يعترض على المسألة النحوية لعدم ورود السماع وفي مواضع أخرى يعارض من يمتلك أدلة سماعية لاسيما الشواهد الشعرية ويتهم أصحابها بالتأويل، أو أنّه لا يشير إلى ما احتج به العالم الذي اعترض عليه فينقل الأقوال عنهم منقوصة.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلِف والمؤلَف:

1- التعريف بالمؤلِف:

هو شيخ الجماعة الإمام والعلامة الحافظ والحجة والخطيب محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي ثم الفاسي، عُرّف عنه جامع شتات الفضائل خاتمة علماء المغرب وآخر محققيهم، كان المكناسي إماماً مقرئاً مجوداً صدراً في القراءات متقناً فيها عارفاً بوجوهها وعللها(أحمد، 2000، ينظر: 581).

رحل الناس إليه للأخذ عنه إذ كان عذب المنطق حسن الإيراد والتقرير فصيح اللسان عارفاً بصناعة التدريس ممتع المجالسة جميل الصحبة سري الهمة حسن الأخلاق عذب الفكاهة (مخلوف، 2003: 1/ 398)، اختلف الناس في سبب ولادته فقال بعضهم: ولد سنة 841هـ، وقال غيرهم في سنة 858هـ ويرجح آخرون أنّه ولد 841هـ (المكودي، 2005، ينظر: 15).

نشأ المكناسي في مكناس وارتحل بعدها إلى فاس لأجل طلب العلم، فكان عالماً مبرزاً عارفاً علوم اللغة والفقه والتفسير والرجال والحديث والسير والتاريخ والأدب (الحسيني، 1380ه، ينظر: 1/ 208-209)، تتلمذ حينها على يد الأقحاح كأمثال (أبي زيد الكاواني) و(أبي العباس المزدغي) و(الإمام القوري)و (ابن مرزوق الكفيف)(مخلوف، 2003، ينظر: 1/ 399).

وتخرج بين يديه عامة طلبة فاس فأخذ من علمه (ابن العباس الصغير) و(أحمد الدقون) و(المفتي علي بن هارون)، ألف المكناسي العديد من المؤلفات منها (شفاء الغليل في حل مقفل خليل)و(مواضع مشكلة في المختصر) و(تكميل التقييد وتحليل التعقيد)، توفي في سنة: 919هـ (أحمد، 2000، ينظر: 581).

2- التعريف بالمؤلَف:

اسمه هو (شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف)، وسمي بـ(إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق) وسماه بعض العلماء

بـ(إمتاع ذوي الاستحقاق،بعض مراد المرادي وفرائد أبي إسحاق)(المكناسي، 1979: 170).

وأشار محقق الكتاب أنّه ورد عند بروفسنال باسم (إمتاع ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق)(المكودي، 2005، ينظر: 49) وأطلق عليه ابن القاضي المكناسي (ت: 960ه-) (إمتاع ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وفوائد أبي إسحاق) (المكناسي، 1971، ينظر: 2/ 147).

ألفه العالم: محمد بن أحمد بن غازي المكناسي (ت: 919ه-)، درس الكتاب وحققه: حسين عبد المنعم بركات، قسم الكتاب على جزأين طبع الكتابة في سنة: 1999م.

افتتح المؤلِف الكتاب بالبسملة والصلاة على محمد وعلى آله وصحبه وسلم ثم حمد الله وشكره، ضم الكتاب أبيات لألفية ابن مالك معنونة ابتدأها بالكلام وما يتألف منه وانتهى بالإدغامقام المكناسي بشرحها مبينا مع ذلك شرح العلماء لها.

شمل الكتاب على موضوعات نحوية والصوتية والصرفية، وضح مضمون الكتاب بعض العبارات الغامضة ونسب المكناسي الآراء إلى أصحابها، وقد وصل الكتاب القارئ بشرحين جليلين الأول (شرح الألفية للمرادي)صاحب القيمة المفيدة والثاني(شرح الألفية للشاطبي)الذي عدّ من أحسن شروح الألفية لما امتاز به الشاطبي من سعة الاطلاع وعلو الأفق (المكناسي، 1999، ينظر: 1/ 52).

المبحث الثاني: المعترضون نحوياً:

إنّ من سمات العلوم وخصائصها الخلاف بين العلماء في المسائل بعد الاحتجاج بالأدلة لإثبات صحة الأقوال، لاسيما بعد تنوع وجوه الاستنباط واختلاف المفاهيم وتباين الاجتهادات وتفسيرها (أحمد، 2024، ينظر: 13/ 22)، إذ تعقب الكثير من العلماء في دراساتهم من سبقهم فشرحوا مؤلفاتهم

وحللوها ووصفوها ونقدوها وتتبعوها واعترض آخرون عليها مصنفين في هذا الاعتراض الكتب التي بينت ما وقع فيه غيرهم من الأخطاء أو ما خالف مذهبهم وتوجههم (علي، ينظر: 237).

فالاعتراض هو: ((عمل علمي رصين يقوم على مقابلة الأدلة والحجج ولا يهدف إلى التتبع المقصود للأخطاء والهنات بل يهدف إلى بيان المعنى والحقيقة على وجه الصواب))(آل قميشان، ينظر: 18)، وما هو إلا محصلة نتجت عن ما أكب عليه علماء العربية من دراسة قامت على الصبر والمصابرة والمرابطة في تحصيل هذا العلم الجليل، امتلكوا بعدها ناصية اللغة وقواعدها التي استقرت في أذهانهم، واستظهروا حينها المسموع الهائل من لغة العرب فسبروا أغوارها وأخرجوا مكنوناتها وأطالوا الوقوف عند دقائقها ولطائفها فلم تشغلهم دنيا ولا بيع عن إرساء أصولها وقواعدها (آل قميشان، ينظر: 7-8).

وإنّ الردود والمناظرات التي نشأت بين العلماء تعدّ مظهراً من مظاهر الاعتراض النحوي والتي قامت على إقرار الحجج وبينت ما اختلف فيه، فكانت سبباً في تأصيل القواعد واستقرارها، فمن خلالها ظهر الأثر المحمود الذي انعكس على الحياة العلمية عامة وعلى العلماء خاصة(بنت فهد، 2018، ينظر: 10-11).

نفهم مما تقدم إنّ الاعتراض قام على المناظرات والردود وإنّ الاعتراض الذي بينه المكناسي في كتابه قام على الردود بين العلماء لا المناظرات، فاعترض المكناسي على العلماء وزادت حدة اعتراضاته على ابن مالك فكان يعترض على أبيات الألفية وما تحمله من معنى حتى وصل فيه الأمر إلى تدوين أبيات شعرية يقول حينها: لو ابن مالك قالها بهذا الشكل(المكناسي، 1999، ينظر: 164/1-165، 184/1).

أو أنه يعترض عليه بأقوال العلماء(المكناسي، 1999، ينظر: 2/ 40-42، 2/ 107-108، و1/ 226-227، و335/1)، وأجده يعترض قول ابن مالك ويرد

عليه بأشد العبارات، كقوله معترضاً عن رأي ابن مالك: ((وفي علم أصول العربية شفاء الغليل في أمثال هذه المسائل، وكثيراً ما يخفى هذا الأصل على الشادين في علم العربية بل على من يدعي فيها التحقيق(المكناسي، 1999: 2/ 17).

وقال أيضاً: ((فالحق إنّ ابن مالك في هذه القاعدة غير مصيب كما لم يصب في اعتبار ضرورات الشعر باعتبار ما يجوز تبديله أو لا يجوز))(المكناسي، 1999: 2/ 95).

واعترض المكناسي على ابن الناظم بأقوال نقلها عن الشاطبي والمكودي(المكناسي، 1999، ينظر: 2/15-16،و2/ 43-44، 2/ 99).

وفي أغلب اعتراضات المكناسي وجدته يساند سيبويه ويعترض القول لأجله فكان يؤيده بشدة ويلتزم رأيه(المكناسي، 1999، ينظر: 2/ 7، و2/ 15-16) ومن المعترضين في شرح الألفية للمكناسي أيضاً وجدت المكناسي يتعرض ابن عصفور(المكناسي، 1999، ينظر: 2/113-114)، ووجدت اعتراضا لأبي حيان على أبي علي الشلوبين وعلى ابن مالك(المكناسي، 1999، ينظر: 1/314-315، و1/ 318، و2/ 7)، واعترض الشاطبي على ما اختاره الكسائي من رأي وما استدل به من قراءات (المكناسي، 1999، ينظر: 1/ 171-173.).

ووجدت المكناسي ينقل اعتراضات العلماء النحوية على الإجماع الكوفي أو البصري(المكناسي، 1999، ينظر: 11/ 351،/ 268، و1/ 343، و1/ 317)، وقد يستعرض المكناسي اعتراضه على الأكثرية النحوية(المكناسي، 1999، ينظر: 2/ 39-40).

ومن اعتراضات المعترضين نحوياً في (شرح ألفية ابن مالك) في الحديث عن جواز مجيء المبتدأ أو غيره بعد(إذا الفجائية)، فابن مالك(ت: 672هـ) يرى أنّ من جوّز مجيء غير المبتدأ بعد إذا الفجائية لا يلتفت إليه وإن كان سيبويه من جوّز ذلك (ابن مالك، 1990، ينظر: 139-140) و(المكناسي، 1999: 2/ 6).

وهذا يعني أنّ سيبويه (ت: 180هـ) جوّز وجهاً اعترض عليه ابن مالك لاحقاً وعندما بحثت عن رأيه في كتابه وجدته يجوّز غير المبتدأ في الدخول على إذا،

فقال سيبويه: ((لأنّ (أمّا وإذا) يقطع بهما الكلام وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء، إلا أن يدخل عليهما ما ينصب ولا يحمل بواحد منهما آخر على أول))(السيرافي، 2008: 1/ 95).

ووافق أبو علي السيرافي (ت: 368ه-) ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة فجاز عنده (لقيت زيداً وإذا عبدَ الله يضربه بكرٌ)(السيرافي، 2008، ينظر: 1/ 398).

وعن هذه المسألة سأل ابن جني (ت: 392ه-) أبا الفتح الزعفراني، فقال: ((هل يجوز (إذا زيداً ضربته)، فقال: نعم، فقال ابن جني: يلزمك إيلاء (إذا الفجائية) الفعل ولا يليها إلا الأسماء، فقال: يلزم ذلك؛ لأنّ الفعل ملتزم الحذف))(الصبان، 1999: 1/ 297).

فابن جني سبق ابن مالك في طرحه، وبعد ابن جني تتبعت رأي العلامة بهاء الدين النحاس (ت: 698هـ)في هذه المسألة فوجدته لايجوّز مجيء غير الجملة الابتدائية بعد (إذا الفجائية) فلم يجز عنده إضمار الفعل بعدها استناداً إلى رأي متقدمي النحو إلا الأخفش (النحاس، 2004، ينظر: 189-190).

ثم بعد ابن مالك واعتراضه على سيبويه ينقل المكناسي رأي أبي حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، يعترض في رأيه على ما قاله ابن مالك، فقال المكناسيناقلاً ما جاز عند الأخفش (ت: 215هـ) وأبي حيان ومعترضاً على رأي ابن مالك: ((هذا ليس بصحيح إذ قد يليها الفعل مقروناً بـ(قد) كما نقل الأخفش لمعاملتهم المقرون بـ(قد) معاملة الأسمية وعليه يحمل كلام سيبويه)) (المكناسي، 1999: 2/ 7).

وقد استند الأخفش في رأيه هذا على ما حكاه العرب فجاز عنده قولهم: (خرجت فإذا قد ضرب زيد عمراً)، فاشترط الأخفش في جواز المسألة وجود (قد) بعد إذا الفجائية حتى يجوّز مجيء الفعل وإلا فلا يجوز غير ذلك عنده (أبو حيان، 1998، ينظر: 6/ 305-306).

ثم يبين أبو حيان الأندلسي وجه اعتراضه وما جوزه من وجه وافق فيه الأخفش أن الفعل المقرون بـ(قد) أجري مجرى الجملة الاسمية؛ لأنّ العرب عاملته معاملة الجملة الاسمية في واو الحال، فعلى رأي الأخفش يعد حمل الكلام الذي قاله سيبويه في ظاهره صحيحاً فكان هذا معنى قوله (إلا أن يدخل عليهما ما ينصب)(أبو حيان، 1998، ينظر: 6/ 305-306).

ثم بعد ذلك يستعرض المكناسي قولاً لأبي حيان رد فيه على ابن مالك، فقال على لسان أبي حيان: ((وكأنّ المصنف لم يطلع على نقل الأخفش، وانظر جسارته على سيبويه، وقد كشف له الغيب أنّه هو الذي لا يلتفت إليه وأنّ كلامه مردود عليه)) (أبو حيان، 1998: 6/ 305-306)، (المكناسي، 1999، ينظر: 2/ 7).

ثم ينتهي المكناسي قوله: بأنّ المرادي اختار ما ذهب إليه سيبويه والأخفش وجعله هو الصحيح (المكناسي، 1999، ينظر: 2/ 7)، وبعد ذلك تتبعت رأي المرادي الذي أ شار إليه المكناسي في كتابه، فوجدته يناقض الرأي فتارة أجده يقول: ((فقد تقرر أنّ (إذا الفجائية) لا تليها غالباً إلا الجملة الاسمية فلم تحتج إلى التوضيح لوضوحها))(المرادي، 2008: 3/ 1285).

وفي موضع آخر من كتابه أجده يوافق الأخفش في قوله ويجعله القول الصحيح(المرادي، 2008، ينظر: 2/ 614)، بعد ذلك تتبعت قول ابن مالك في هذه المسألة وجدته يستند إلى قول العرب فيما اختاره، فهو يرى أنّ العرب ألزمت (إذا) ألا تليها إلا مبتدأ بعده خبر أو خبر بعده مبتدأ ومن خالف ذلك فقد خالف العرب في نثرها ونظمها (ابن مالك، 1990، ينظر: 2/139-140).

ثم أجد ابن الناظم (ت: 686هـ) يؤكد رأي والده فلايجوز عنده نصب ما بعد (إذا الفجائية) بفعل مضمر؛ لأنّ ذلك يخرجها عما ألزمها العرب من الاختصاص بالابتداء وهذا الأمر غفل عنه الكثير من النحويين فلاسبيل إلى جواز قولهم:(خرجت فإذا زيداً يضربه عمرو) (المكودي، 2005، ينظر: 173).

وأيضاً وافق الوقاد(ت: 905هـ)ومحمد الصبان (ت: 1206هـ) قول ابن مالك حتى جعلوه الوجه الأصح(الوقاد، 2000، ينظر: 459/1) و(الصبان، 1999: 1/ 296هـ).

نفهم مما تقدم أنّ الأخفش نقل عن العرب وابن مالك استند في رأيه إلى ما قالته العرب، ولكن الذي شاهدناه أنّ المكناسي بين قول الأخفش مستندا إلى قول العرب دون ابن مالك، وكأنه لم يرد تثبيت الحجة لابن مالك في قوله المعارض لسيبويه وهذا ما لا يجوز في قواعد اللغة، فكان الأجدر به لأجل الدقة نقل كامل النص عنه حتى يتوصل القارئ بنفسه إلى ما صح عن العرب.

المبحث الثالث: مسببات الاعتراض النحوي:

إنّ الاختلاف في الآراء والاعتراض عليها تعدّ ميزة جبل عليها الإنسان، نتج ذلك عن اختلاف الإدراكات العقلية والإمكانيات المتباينة، فقلما نجد علماً يخلو من الاعتراضات لاسيما علم النحو الذي ارتبط بلغة القران التي فضلت على سائر اللغات (سالم، 2025، ينظر: 483-484).

وإنّ الأسباب في ظهور الاعتراضات بين العلماء في المسائل النحوية كثيرة لاسيما بعد فترة التأليف والتصنيف، وجدت حينها من الأسباب ما هو مرتبط بمادة اللغة وطبيعة النحو وأدلته الأصيلة والفرعية، ومنها ما خرج عن ذلك كالأمور العقدية أو المذهبية (محمد، ينظر: 265).

ومنها ما يتعلق بالتناقض أو إجمال الكلام الذي يحتاج إلى التفصيل والإيضاح، ومنها أيضاً ما يعنى بصياغة العبارة أو نسبة الآراء إلى العلماء هي ليست لهم (إبراهيم، ينظر: 55).

وعرض المكناسي الأسباب التي أدت إلى الاعتراض والتي لم يبتعد كثيراً عما أشار إليه من سبقه فأشار إلى مخالفة الاستقراء والإجماع كسبب من مسببات الاعتراض عنده وعند غيره من العلماء(المكناسي، 1999، ينظر: 1/ 159-160)، فالاستقراء عمل عقليقام على الملاحظة والتتبع للغة العربية وما يطرأ

عليها من ظواهر، وهو أحد أنواع الأدلة العقلية ينتقل الحكم خلالها من الجزئي إلى الكلي فيلحق الفرع بأصله والنوع بجنسه (حسن، 1993، ينظر: 188).

وقد شكل الاستقراء عند العلماء حضوراً بارزاً ودوراً مهماً في بناء القواعد النحوية، فهو من الوسائل المهمة التي اعتمدها العلماء في إرساء القواعد والضوابط والمعايير واستخراج التقاسيم والأنواع (المالكي، ينظر: 2)، فلا عجب بعد ذلك من انتفاض العلماء على من خالف في رأيه الاستقراء أو الإجماع؛ لأنه بني على دراسة دقيقة تحمل عنائها الأقحاح منهم ثقات العلم والمعرفة.

ومن الأسباب التي وجدتها في شرح المكناسي (عدم ورود السماع) (المكناسي، 1999، ينظر: 1/ 284-285، و2/ 192-193)، وهذا من الأسباب الأساسية التي اعتمدها أغلب النحاة واحتجوا ببطلان الكثير من المسائل؛ لأن السماع المعيار الأول الذي خضعت له رواية اللغة (موتية، 2023، ينظر: 605).

وهو: ماثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله بآياته وقراءاته وكلام نبيه محمد - عليه الصلاة والسلام - وكلام العرب الثقات (السيوطي، ينظر: 39)، فالسماع عند العلماء الوسيلة المثلى في اكتساب المعارف ونقلها وهو خير وسيلة لنقل الشعر عن رواته وحفظته وأسمى طريقة لتلقي القرآن والحديث الشريف، فهو أبو الملكات الإنسانية وأرقاها(موتية، 2023، ينظر: 604).

ومن الأسباب التي أشار إليها المكناسي أيضاً (مخالفة القواعد المثبتة على الأصول) (المكناسي، 1999، ينظر: 1/ 342-343، و1/ 310-311)، فالقواعد النحوية هي ((قانون لغوي وهذا القانون اللغوي دستور عربي عام وهو نتاج جماعي مشترك بني على الاستقراء والاستنتاج ثم التقنين والتقعيد، فالأصل في كل علم أن يكون جمعاً لجهود متقاربة مجتمعة على أصل واحد وهدف واحد بعينه))(نشأة القاعدة النحوية وتطورها: 3521).

وعلى الرغم من التأكيد على أهمية السماع كدليل مهم في صحة المسائل النحوية عند المكناسي، إلا أنّني أجده أحياناً يشير إلى ما استدل به من اعترض رأيه بالمتأول، أي: أن أصحابها تأولوا هذه الأدلة المسموعة، وعليه فقد عدّ

(تأويل الأدلة المسموعة) أحد مسبباب الاعتراض النحوي في شرح الألفية للمكناسي(المكناسي، 1999، ينظر: 1/ 265، 1/ 343).

وعلى ذلك جعل العلماء من الأدلة السماعية سبباً للاعتراض عليها بسبب ما تأوله أصحاب الرأي المعارض له، فالنحاة عندما جمعوا المادة اللغوية التي تمكنهم من الاحتجاج بها وبحسب الشروط التي استقروها وصنفوها، اختلف بعضهم في توجيه بعض من النصوص والتراكيب النحوية المخالفة للقواعد الموضوعة حين ذاك بذلوا مافي وسعهم لردها إلى الصورة التي صاغوا قاعدتهم عليها، فاضطروا لأجل ذلك إلى التأويل الذي به ترد التراكيب في مجملها إلى أصلها (علي، 2022، ينظر: 217).

نستنتج من ذلك إنّ اللغة استعمال موصل إلى الفهم، إذاً هي ليست عقلاً ولامنطقاً ولافلسفة، وعليه فإنّ إثارة قضية التأويل في النحو مسألة كان لزاماً على النحويين أن يراجعوا أنفسهم في تطبيقه من عدمه(علي، 2022، ينظر: 219)، فقد يأتي التأويل جبراً عند معظم النحاة حتى يلحقوا بالقاعدة ماليس منها، لاسيما بعد ورود السماع لإيجاد وجهاً سلساً يقارب فيه الفرع الأصل.

ومن مسببات الاعتراض الأخرى التي أشار إليها المكناسي على لسانه أو لسان غيره من العلماء ما يتعلق بالأبيات مجهولة القائل أو المختلف في روايتها(المكناسي، 1999، ينظر: 351-352، و2/ 72-73)، وهذا الأمر وجدته كثيراً عند النحاة ممن لم يقبل بالأبيات المسموعة المخالفة للقاعدة النحوية، لاسيما المختلف في روايتها أو مجهولة القائل.

وأشار ابن الجزري (ت: 833ه-) إلى سبب الاختلاف، فقال: ((كانت العرب التي نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى يصعب على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعلم والعلاج، لاسيما الشيخ والمرأة))(الجزري، 1431ه: 22/1).

قال السيوطي (ت: 911هـ) في اختلاف الرواية: ((كثيراً ماتروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض وقد سئلت عن ذلك قديماً فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرة هكذا ومرة هكذا))(السيوطي: 63).

ونجد مسببات الاعتراض النحوي في شرح المكناسي واضحة فيما أجازه أهل الكوفة من رأي اعترض عليه ابن مالك والمرادي في (جواز دخول اللام بعد لكن من عدمه)، قال فيها المكناسي عن المرادي: ((وأجاز الكوفيون دخولها بعد (لكن)، وما احتجوا به متأول)) (المرادي، 2008، 530/1)، (المكناسي، 1999، ينظر: 1/ 351).

فالنص يبين لنا اعتراض المرادي وإنّ سبب الاعتراض عنده إنّ الكوفيين تأولوا ما استدلوا به، إذ أن الكوفيين استدلوا بجواز ذلك بقول الشاعر:

ولكنني من حبها لعميد

ونسبه أهل الكوفة إلى أنّه قول بعض العرب(المرادي، 2008، ينظر: 530/1)، و(المكناسي، 1999: 1/ 351)، وقال ابن مالك معترضاً على ما استدل به أهل الكوفة من بيت: ((ولا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تتمة ولا قائل ولا راوٍ عدلٍ))(ابن مالك، 1990: 2/ 29-30).

فمسبب الاعتراض عند ابن مالك شذوذ البيت ؛ولأنّه مشكوك النقل ومجهول القائل ولا تتمة له، وذكر المكناسي إنّ هذا الاعتراض لم يرتضيه أبو حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، فقال فيه أبو حيان: ((أقرّ أنّه قول بعد العرب، وإذا أقرّ بهذا لم يقدح عدم تعين قائله، كأبيات مجاهيل في كتاب سيبويه ولا يضر جهل التتمة لحصول الشاهد دونها، وأمّا نقل العدل فكفى بالكوفيين عدولاً)) (أبو حيان، 1998: 5/ 118)، (المكناسي، 1999، ينظر: 1/ 352).

فمسببات الاعتراض عند أبي حيان كانت للتشكيك بصحة الإجماع الكوفي من جهة ومن جهة أخرى إنّ مجاهيل الأبيات وعدم تتمتها لم تصلح أن تكون حجة مبررة لصاحبها ابن مالك، وتتبعت المسألة بعد هذه الأقوال بحثاً عن

مسببات أخرى قد يلجأ لها العلماء وجدت حينها أبا البقاء العكبري (ت: 616هـ) قد بين اعتراض الأولين على الرأي الكوفي فلا يجوز عندهم دخول لام التوكيد على خبر (لكن)، فلو جاز لكثر ذلك في السماع، لاسيما في القرآن الكريم والشعر والكلام، والسبب الثاني أنّ اللام في هذا الباب للتوكيد وإنّ (لكن) للاستدراك فلا يجوز أن تدخل؛ لأنّ الحرف زائد والأصل لايزاد شيء إلا لمعنى (العكبري، 1986، ينظر: 353-354).

فسبب الاعتراض عند الأولين في هذه المسألة عدم ورود السماع وكثرته وكذلك لايجوز الجمع بينهما، ويوافقهم ابن عصفور (ت: 669هـ) في ذلك (الأشبيلي، 1998، ينظر: 1/ 427)، ويجعل بهاء الدين النحاس(ت: 698هـ) قول أهل البصرة هو الصحيح؛ لأن سبب الاعتراض عندهم التناقض بين ماتحمله (لكن) من معنى يختلف عن (اللام)، فبين أنّ (لكن) تقتضي تعلق الثاني عنهما بما قبلهما على ما تقدم، واللام تقطع ما بعدها عما قبلها لذلك يمنع الجمع بينهما(النحاس، 2004: 219-220).

واعترض بهاء الدين النحاس أيضاً على البيت الذي استدل به الكوفيون، فقال: ((أمّا البيت فلا يعرف قائله ولا أوله ولم ينشده أحد ممن وثق به في اللغة ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان وفي ذلك ما فيه، ثم أنّه لو صححناه لا حجة لهم فيه))(النحاس، 2004: 219-220).

وأضاف ابن هشام (ت: 761هـ) إلى قول من سبقه إن ما احتج به الكوفيون لا نظير له في العربية (الأنصاري، 1985، ينظر: 385)(تخليص الشواهد: 358-359)، واعترض محمد بن يوسف (ت771هـ) على الرأي الكوفي وسبب اعتراضه معنى الابتداء لم يبقَ كبقائه مع (إنّ) فـ(لكن) الكلام معها مفتقر إلى كلام قبله (ناظر الجيش، 1428ه، ينظر: 3/ 352).

ووافق الشاطبي (ت: 790هـ) رأي من سبقه فكان من المحتجين في قلة السماع في ذلك ونسب البيت المستدل عند الكوفيين إلى الأبيات المهجورة عند

العرب، وأضاف قائلاً: ((لو كان قياسًا لوجد في السماع كثيرًا، لكنه لم يُوجَدْ منه إلّا هذا الشطر، فدلّ على أنه عند العرب مهجورٌ -لأنّا نقول: لا تعتبر القلّة والكثرة في السماع إلّا إذا كان القياس يدفعه ويعارضه، فأما إذا كان جاريًا على القياس ولم يكن له معارض، فلا يندفع بالقلّة))(الشاطبي، 1438ه: 2/ 346).

المبحث الرابع: الحكم بعد الاعتراض النحوي:

إنّ معيارية النحو العربي تستند في جملتها إلى ركائز عملية تقوم في الدرجة الأولى على وعي المستويات اللغوية والمعايير التي تميز جيد الكلام من الرديء (عطية، 2022: 2301).

فقد عرف جيد الكلام من غيره من القاعدة التي اعتمدها النحوي في لغته، فبنى عليها أحكامه المقبولة والمردودة على غيره، وقد أشار السيوطي إليها فقال: ((الحكم النحوي ينقسم إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى، فالواجب كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه وتنكير الحال والتمييز والممنوع كأضداد ذلك))(السيوطي: 30).

وبعد التتبع والبحث عن الأحكام في شرح الألفية للمكناسي وجدته يشير إلى مجموعة من الأحكام تصدر أغلبها(المكناسي، 1999، ينظر: 1/ 362، و2/ 44، و1/ 174)، وجاءت كثرة أحكام أبي حيان من بعده ثم المرادي والشاطبي وابن مالك وابن الناظم وأبي يوسف المرادي(المكناسي، 1999، ينظر: 2/ 7، و2/ 134، 1/ 164، و1/ 285، و321/1، و2/ 203، و1/ 351).

هؤلاء العلماء أطلقوا الأحكام بعد الاعتراض النحوي على رأي غيرهم وحكم بعضهم بـ(لا يجوز، لم يجز، عدم الجواز، مجاز مهمل)((المكناسي، 1999، ينظر: 2/ 44، و1/ 158، و1/ 314، 1/ 164)، فالجائز في العربية: ((أحد الأحكام التي تعتري وجوه الكلام وطرق الانتهاء بها وهو قسيم الوجوب والشذوذ والامتناع والاضطرار))(اللبدي، 1985: 59).

وهو: ((جملة التراكيب الفرعية المستعملة أو الممكنة الناتجة عن الخصائص النوعيـــة والدلاليـــة والتوزيعيـــة للكلمـــات وهـــي إمكانيـــة توفرهـــا اللغـــة لمستعمليها))(العشي، 2000: 6)، فحكم العلماء بعدم الجواز لمخالفة القواعد النحوية الموضوعة، فكان الوجه عندهم ممنوعاً أو شاذاً أو مضطراً فعدم الجواز جاء رداً على من جوّز وجهاً لا يخضع لقانون العرب اللغوي، يقول الدكتور مراجع عبد القادر في ذلك: ((الجوازات النحوية مجال خصب استغله النحاة لعرض أساليب قياسية لم يرد بها الاستعمال وإن كان لها نظير ومشابه في كلام العرب))(الطلحي: 36).

ومن الأحكام الأخرى التي أشار إليها غيرهم في شرح المكناسي (الممنوع) (المكناسي، 1999، ينظر: 2/ 43، و1/ 321، و352، و1/ 312)، قالت الدكتورة خديجة الحديثي عنه: ((الممنوع والمحال حكمان لعدم جواز وجه من أوجه الإعراب أو وجه من أوجه التفسير))(الحديثي، 1974: 289).

فجعلت من الممنوع والمحال وجهان لحكم واحد، وأشار إليه غيرها بأنّه حكم يراد به رفض كل ما لا يوافق مقتضيات الصحة والقواعد الموضوعة لعلة مانعة حالت بينه وبين الصواب (عطية، 2022، ينظر: 2304)، وبعد الممنوع أشار المكناسي في مواضع قليلة جداً في كتابه إلى حكم (القبيح) (المكناسي، 1999، ينظر: 2/ 6)، ولعل السبب في قلة ذلك؛ لأنّ (القبح) لم يكن ذا حدود واضحة في نظر النحويين القدماء، ولكنهم قد استعملوه على التراكيب التي لا ترقى لمستوى الحسن في نظرهم (عطية، 2022، ينظر: 2304).

وقال العلماء في تعريفه: ((ما تزجر عنه الحكمة وليس فيه معنى المقدار، أو هو ما كان منافراً للطبع أو ما خالف الغرض أو ما فيه مفسدة))(الحميداوي، 2011: 137-138)، وحكم العلماء أيضاً في شرح المكناسي بـ(الشاذ، والقليل، والنادر) (المكناسي، 1999: 1/ 351، 1/ 173، و2/ 203)، فالشاذ ما خالف القياس من غير نظير ومنه الشاذ المقبول والشاذ المردود، فالمقبول منه يأتي

مخالفاً للقياس لكنه مقبولاً عند الفصحاء، أمّا المردود فيأتي مخالفاً للقياس ولا يقبل الفصحاء به (الجرجاني، 1983، ينظر: 124).

وأمّا القليل فهو: ((ما يرد في هذه اللغة مما يضعف في القياس ويقل في الاستعمال كثيراً جداً وإن تقصيت بعضه طال))(ابن جني، 1431: 1/ 134)، وإنّ معنى القلة يدل على عدم الشهرة مما يجعل الرأي معه خارجاً عن معنى الفصاحة(حواس، 2002، ينظر: 118).

وأمّا حكم النادر عند العلماء فهو ما كان وجوده قليلاً ولكن بني على القياس (الجرجاني، 1983، ينظر: 124)، ويضاف إلى ماتقدم أحكام أخرى ذكرها الكناسي في شرحه عنه وعن غيره ك- (غير صحيح، ليس بصحيح، غير لازم، فاسد، غير مصيب، لم يصب، غير مسلم، ووهم بلا شك) (المكناسي، 1999، ينظر: 362/1، و7/2، و16/2، و44/2، 72/2، و2/ 99، و1/ 285، و1/ 361).

ونجد ما استعرضه العلماء من أحكام في شرح المكناسي في المسألة النحوية (حذف عامل المؤكد)، فينقل المكناسي لنا أن ابن مالك منع حذف العامل المؤكد ثم يذكر أنّ ابنه اعترض قوله بحكم (لا نسلم)، وسبب المنع عند ابن مالك إنّ المصدر المؤكد يقصد به تقوية العامل وتقرير معناه وحذفه منافٍ لذلك فلم يجز(ابن مالك، 1982، ينظر: 2/ 657).

وحكم ابنه بدر الدين بـ(المسلم به) إذا ما أريد بالمؤكد مجرد التقرير، وحكم بـ(لا نسلم) إنّ الحذف منافٍ لذلك القصد؛ لأنّه يرى أنّهم يجوزون حذف عامل المؤكد إذا كان خبراً عن اسم عين من غير تكرير ولا حصر نحو: (أنت سيراً سيراً) وحذفاً واجباً في قولهم: (سقياً، رعياً، حمداً، شكراً) (ابن الناظم، 2000م، ينظر: 193)، و(المكناسي، 1999: 2/ 42-44).

وأضاف ابن الناظم بعد ذلك قائلاً: ((إنّ المنع في كل هذا يكون إمّا سهواً وإمّا للبناء على أنّ المسوغ يحذف العامل منه على نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الأصل ولا يقتضيها الكلام)) (ابن الناظم، 2000م، ينظر: 193-194)، ثم يستعرض المكناسي حكم الشاطبي معترضاً فيه على ابن الناظم بـ(غير

اللازم)؛ لأنّ السماع في ذلك يعدّ معدوماً؛ لأنّه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الإتيان بلفظٍ آخر قد يقدر معنى اللفظ الأول ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض(المكناسي، 1999، ينظر: 2/ 43-44).

وعندما بحثت عن قول الشاطبي في كتابه وجدته يشير إلى هذه المسألة بـ(المسألة المشكلة) وحكم في كتابه على رأي ابن الناظم بـ(المنع)، فلا يجوز عنده (زيداً ضرباً) بمعنى (اضرب زيداً ضرباً)، وجاز عنده (ضرباً) في جواب من سأل: من ضربت، وأضاف قائلاً: إنّ بدر الدين لا حجة له على بطلان رأي ابن مالك؛ لأنّ ما استدل به لا دليل فيه، فالمصادر التي ذكرها ابن الناظم لم تأتِ للتوكيد عند الشاطبي، وإنّما هي مصادر بدلت من اللفظ بأفعالها وعوضت عنها، ففائدتها النيابة عن أفعالها وإعطاء معانيها لا تأكيدها، فإنّ (سقياً، ورعياً، وحمداً، وشكراً) لم تكن مؤكدة للجملة المحذوفة فلو كانت كذلك لزم أن تكون مؤكدة للجملة برأسها وذلك غير صحيح(الشاطبي، 1438هـ، ينظر: 3/ 233-238).

نستشف بعد ذلك العرض إنّ المكناسي قدم لنا اعتراضاً ثلاثياً اعترض ابن مالك من خلاله على من سبقه فحكم بـ(المنع)، ثم اعترض ابنه عليه وحكم عليه بـ(لا نسلم) ثم يأتي الشاطبي بحكم (غير اللازم) على ما اعترضه ابن الناظم، ثم ينقل عن ابن هشام أنّه يرى ابن الناظم قد أجاد في بحثه(المكناسي، 1999، ينظر: 2/ 43-44).

فقال ابن هشام في المغني: ((وأمّا حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما ؛لأنّ المحذوف لدليل كالثابت))(الأنصاري، 1985: 794)، وحكم المكودي بعد ابن هشام على رأي ابن الناظم بـ(المتجه) (المكناسي، 1999، ينظر: 2/ 43-44).

فحكم المكودي بجواز الحذف فلا مانع عنده قولهم: (زيد ضرباً)، أي: (يضرب ضرباً) فإنّ العامل لو ظهر لأصبح الكلام (زيد يضرب ضرباً)، فتعين العامل عندها كونه مؤكداً(المكودي، 2005، ينظر: 114)، وهذا الذي قدمته هو

تتبع وتحليل للآراء التي ذكرها المكناسي في شرحه، عملت بعدها إلى تتبع الآراء التي قيلت في هذه المسألة بحثاً عن من سبق ابن مالك في رأيه، وجدت حينها رأياً لأبي الفتح بن جني(ت: 392هـ) أشار فيه إلى أنّ الحذف والتوكيد لا يجتمعان، فقال: ((إنّ التوكيد والإسهاب ضد التحقيق والإيجاز، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا)) (ابن جني، 1431: 1/ 288).

وكذلك لا يجوز عنده توكيد الفعل الناصب للقرطاس لمن أرسل سهماً نحو الغرض، فقال: ((لوقلت: إصابة للقرطاس، فجعلت (إصابة) مصدراً للفعل الناصب للقرطاس لم يجز من قبل أنّ الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال الشاهدة دالة عليه ونائبة عنه، فلو أكدته لنقضت الغرض؛ لأنّ في توكيده تثبيتاً للفظة المختزلة ورجوعاً عن المعتزم من حذفه واطراحه والاكتفاء بغيره منه)) (ابن جني، 1431: 1/ 288) و(الشاطبي، 1438، ينظر: 3/ 236).

وحكم ابن جني بعد جواز التوكيد في قولهم للمهوي بالسيف في يده (زيداً)، أي: (اضرب زيداً)، فلا يقال: ضرباً زيداً؛ لأنّه سيؤدي إلى نقض القضية(ابن جني، 1431، ينظر: 1/ 288)، وبعد ابن جني وجدت زين الدين مظفر (ت: 749هـ) يوافق ابن الناظم فأجاز حذف عامل المصدر المؤكد وحكم عليه بـ(الكثير جداً) (ابن المظفر، 2008، ينظر: 1/ 68).

واعترض آخرون على رأي ابن الناظم ووافقوا والده، ومنهم برهان الدين الجوزية (ت: 767هـ) الذي حكم بمنع جواز الحذف(ابن القيم، 1954، ينظر: 1/ 358)، ويرى محمد بن الصبان (ت: 1206هـ) إنّ الأمثلة التي قدمها ابن الناظم تكون مستثناة من عموم قوله (وحذف عامل المؤكد امتنع)؛ لأنّ الحذف منافٍ للتوكيد مطلقاً عنده ((الصبان، 1999، ينظر: 2/ 169)، وأمّا عباس حسن (ت: 1398هـ) فكان يرى أنّ الأصل في المسألة عدم الحذف ولكن العرب التزموا الحذف وباطرادٍ (حسن، 1431، ينظر: 2/ 219)، ولأجل ذلك قال النحاة:

((إنّ عامل المصدر المؤكد لا يحذف حوازاً في الصحيح، وإنّما يحذف وجوباً في المواضع التي التزم فيها العرب حذفه لحكمة مقصودة مع إقامة

المصدر المؤكد مقامه والأمران متلازمان))(حسن، 1431، ينظر: 2/ 219-220).

الخاتمة:

الحمد لله الذي وهب لنا العقل والتفكير السليم الذي قدرنا على التحليل والتتبع الوصف، ومنّ علينا بالعلم والمعرفة وكرمنا باللسان الفصيح والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد - عليه الصلاة والسلام-، فمن المعروف إنّ لكل طريق نسلكه نهاية، ختمت فيها ما توصلت من نتائج فيما ارتآه العقل وارتضته النفس وآلت إليه الحكمة والبصيرة، كان منها:

1- ساهمت الاعتراضات الموضوعية المرتبطة بالنقد البناء قديماً وحتى الآن في حماية معظم القواعد الموضوعة في اللغة لاسيما النحوية منها، فمن خلالها عرّف العرب الجائز في الكلام أو الممنوع، وما هو شاذ ونادر وقليل وقبيح وغير ذلك، فالنحوي عندما يعترض يقدم حكما على المسألة مستنداً على الأدلة المسموعة أو القياس.

2- جميع ماورد من اعتراضات نحوية في شرح الألفية للمكناسي قامت على الردود بين العلماء يعترض فيها عالم على آخر، أو يعترض عالم نيابة عن آخر يسبقه بالعمر، فلم أرَ اعتراضاً أخذ شكل المناظرات بينهم.

3- تتأثر الأحكام النحوية التي يطلقها العلماء بانطباعاتهم الشخصية وتخضع بعضها للميول المذهبية، يتغاضون بسبب ذلك عن نقل مكتمل النص الذي قاله العالم المعترض عليه وهذا ما وجدته عند المكناسي في نقله للآراء التي قالها ابن مالك فيجتزئ في بعض المواضع نصوصه، لا سيما النصوص التي تشير إلى قول العرب.

4- معظم الاعتراضات النحوية كانت منقولة عن العلماء ويختفي حينها رأي المكناسي فلا يظهره ويكتفي بما قاله أو اعترضه غيره.

5- تميز أسلوب المكناسي بالتناقض، فأحياناً أجده يعترض المسألة لعدم ورود السماع والاستقراء، واحياناً يعترض الأدلة المسموعة فيجعلها أدلة متأولة أو شاذة لا يؤخذ بها.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب:

1- ابن القيم، (برهان الدين إبراهيم ت 767هـ)، 1954م، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحـ: د. محمد بن عوض، ط1.

2- ابن المظفر، (زين الدين عمر ت 749هـ)، 2008م، تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، تحقيق ودراسة: عبد الله بن علي، ط1.

3- ابن الناظم، (بدر الدين محمد بن جمال بن مالك ت 686هـ)، 2000م، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحـ: محمد باسل عيون السود، ط1.

4- ابن جني، (أبو الفتح الموصلي ت 392هـ)، 1431هـ، الخصائص، ط4.

5- ابن مالك، (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي ت 672هـ)، 1982م، شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد، ط1.

6- ابن مالك، (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي ت 672هـ)، 1990م، شرح تسهيل الفوائد، تحـ: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختوم، ط1.

7- أبو حيان، (محمد بن يوسف الأندلسي ت 745هـ)، 1997م، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحـ: حسن هنداوي، ط1.

8- أحمد، (بابا بن أحمد ت 1036هـ) 2000م، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، عناية وتقديم: عبد الحميد عبد الله، ط2.

9- الأشبيلي، (علي بن مؤمن بن عصفور ت 669هـ)، 1998م، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه: فواز الشعار، إشراف: أميل بديع، ط1.

10- آل قميشان، (ناصر محمد)، اجتهادات ابن مالك واعتراضاته على العلماء العرب، ط1.

11- الأنصاري، (عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام ت 761هـ)، 1985م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن مبارك ومحمد علي، ط6.

12- الجرجاني، (علي بن محمد ت 816هـ)، 1983م، التعريفات، تح: جماعة من المحققين، ط1.

13- الجزري، (شمس الدين محمد بن محمد ت 833هـ)، 1431هـ، النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد، ط1.

14- حسن، (عباس ت 1398هـ)، 1431ه، النحو الوافي، ط15.

15- حسن، (عبد الرحمن)، 1993م، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ط4.

16- الحسيني، (عبد الله كنون ت 1409هـ)، 1380هـ، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ط2.

17- الحديثي، (خديجة)، 1974م، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت.

18- الحميداوي، (نزار بنيان)، 2011م، الأحكام التقويمية في النحو العربي دراسة تحليلية، ط1.

19- السيرافي، (الحسن بن عبد الله ت 368هـ)، 2008م، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن وعلي السيد، ط1.

20- السيوطي، (عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ت 911هـ)، الاقتراح في أصول النحو، طبعه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين.

21- الشاطبي، (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ت 790هـ)، 1438هـ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: مجموعة من المحققين، ط1.

22- الصبان، (أبو العرفان محمد بن علي ت 1206هـ)، 1999م، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1.

23- العكبري، (أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت 616هـ)، 1986م، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمن العثيمين، ط1.

24- اللبدي، (محمد سمير)، 1985م، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1.

25- مخلوف، (محمد بن محمد بن عمر ت 1360هـ)، 2003م، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، علق عليه: عبد المجيد الخيالي، ط1.

26- المرادي، (أبو محمد بد الدين ت 749هـ)، 2008م، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1.

27- المكناسي، (أبو العباس أحمد ت 960هـ)، 1971م، درة الحجال أسماء الرجال المطبوع في ذيل وفيات الأعيان، تح: محمد الأحمدي، ط1.

28- المكناسي، (محمد بن أحمد بن محمد بن غازي ت 919هـ)، 1979م، التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد، تح: محمد الزاهي، ط1.

29- المكناسي، (محمد بن أحمد بن محمد ت 919هـ)، 1999م، شرح ألفية ابن مالك (إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق)، تح: حسين عبد المنعم بركات، ط1.

30- المكودي، (أبو زيد عبد الرحمن علي ت 807هـ)، 2005م، شرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الحميد هنداوي، ط1.

31- ناظر الجيش، (محمد بن يوسف الحلبي ت 778هـ)، 1428هـ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: علي محمد وآخرين، ط1.

32- النحاس، (بهاء الدين محمد بن إبراهيم ت 698هـ)، 2004م، التعليقة على المقرب، تح: جميل عبد الله، ط1.

33- الوقاد، (خالد بن عبد الله ت 905هـ)، 2000م، شرح التصريح على التوضيح، ط1.

ثانياً: الرسائل:

1- بنت فهد، (نجوى)، 2018م، الاعتراض بالمعنى على الشاهد الشعري دراسة نحوية، رسالة ماجستير إشراف: فريد عبد العزيز، لسنة.

2- حواس، (علي حلو)، 2002م، البناء الداخلي للمعجم العربي دراسة تحليلية تقويمية، رسالة ماجستير، إشراف: هشام طه شلاش.

ثالثاً: البحوث:

1- إبراهيم، (محمد)، اعتراضات الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك في كتابه النبيل إلى نحو التسهيل، جامعة الأزهر.

2- أحمد، (عبد العزيز)، 2024م، اعتراضات أبي حيان لابن الحاجب، المجلة العلمية، العدد: 37.

3- سالم، (أحمد علي)، 2025م، مفهوم الاعتراض النحوي دراسة وصفية تحليلية لبعض النماذج، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 30، مارس.

4- الطلحي، (مراجع عبد القادر بالقاسم)، الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، جامعة قار يونس.

5- العشي، (علي)، 2000م، الجائز في كتاب سيبويه مدخل لدراسة المصطلح النحوي ومعانيه، مجلة المورد، عدد: 1، كلية الآداب.

6- عطية، (حمزة محمد)، 2022، مصطلحات الحكم النحوي، مجلة جرش، مجلد: 23، عدد: 2.

7- علي، (ابتسام)، 2022م، التأويل وتجلياته في الدرس النحوي، مجلة رواق الحكمة، العدد: 11.

8- علي، (محمد فرح)، اعتراضات النحاس على الكوفيين في كتابه إعراب القرآن، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سبها.

9- المالكي، (علي أمير)، الاستقراء والقاعدة النحوي، إشراف: محمد أحمد، جامعة بنغازي.

10- محمد، (علي حسين)، اعتراضات الزجاج النحوية على الكسائي في كتابه معاني القرآن وإعرابه، مجلة ابن خلدون، العدد: 7.

11- موتية، (بوخلدة)، 2023م، القواعد النحوية بين السماع والقياس، مجلة تعليمية، جامعة جيلاني، عدد: 2.